الأمم المتحدة

A/60/427

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام A/59/524 و Add.1. ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبعض الإسقاطات المنقحة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويبحث التقرير أربعة مؤشرات مالية: الأنصبة المقررة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء. وبحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الأنصبة المقررة للميزانية العادية، والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية) أكثر ارتفاعا جميعها عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٤. وكانت الأنصبة المقررة لحفظ السلام أكثر انخفاضا بصفة ملحوظة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، بيد أنه يُتوقع تسديد مزيد من الأنصبة قبل نهاية هذه السنة. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أيضا أعلى بالنسبة للميزانية العادية، والمحكمتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية)، عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، ولو أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام كانت أقل، وتشير أنماط السداد السابقة إلى أن المبالغ

171005 171005 05-55169 (A)
0555169

بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين ربما تكون في نهاية عام ٢٠٠٥، أقل أيضا مما كان عليه الحال في نهاية عام ٢٠٠٤.

وإسقاطات الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٥ هي بالنسبة لجميع الفئات، أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، باستثناء حفظ السلام، والذي لا يزال متوقعا أن يصل مجموع أرصدته النقدية مبلغا يتجاوز ١,٥ بليون دولار.

ويتوقع حدوث زيادة في المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، بشكل تفوق نوعا ما المبلغ الذي كان متوقعا في أيار/مايو، بسبب نشر قوات إضافية ووحدات شرطة مشكلة في هايتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، وإرسال قوات إلى السودان على مراحل. وثمة عامل آخر يتمثل في فترات التأخير التي طرأت في توقيع مذكرات التفاهم ونقص النقدية في بعض البعثات. وتأخر كثيرا سداد المبالغ المستحقة للقوات والمعدات المملوكة للوحدات، في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا يُرجّح في ضوء الوضع النقدي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسديد المبالغ المستحقة عن شهر كانون الأول/ديسمبر للبلدان المساهمة بقوات. وقد عوّض عن بعض هذه العوامل الإسراع في سداد للمبالغ المستحقة للقوات في بعض البعثات الأخرى.

وتظل الحالة المالية للأمم المتحدة هشة، وتتوقف بعض أوجه التحسن المتوقعة على سداد مبالغ كبيرة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، يوازي النمط الذي شهدته سنوات ماضية. وما لم يقع ذلك، فهناك إمكانية أن يحدث نقص في السيولة النقدية. والوسيلة الوحيدة لضمان قاعدة مالية تتسم بمزيد من الاستقرار، لتسيير عمل الأمم المتحدة، تتمثل في وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/59/524 و Add.1). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة كما كانت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبعض الإسقاطات المنقحة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ – وإذا أريد للأمم المتحدة أن تنهض بمهامها المتزايدة دوما وذات الطبيعة المتحدية، التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء، فيلزم بصفة أساسية أن تتوفر للمنظمة قاعدة مالية قوية وموثوق بها. وعلى الرغم من إحراز شيء من التقدم في هذا الاتجاه، لا تزال هناك مشاكل عويصة.

٣ – وتقاس قوة الأمم المتحدة المالية تقليديا في ضوء مؤشرات أربعة: الأنصبة المقررة، والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا – استعراض الحالة المالية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

٤ – يبين استعراض الحالة المالية بعض الزيادات، مقارنة بما كان عليه الحال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتنعكس الزيادة في مستوى الأنشطة في ما طرأ من زيادة على الأنصبة المقررة التي وافقت عليها الجمعية العامة للميزانية العادية (٨٢٨ ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ و ٤٨٣ ١ بليون دولار في سنة ٢٠٠٤)؛ ومخصصات المحكمتين الدوليتين (٢٩٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٥ و ٢٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤)؛ ومخصصات المخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية) (١٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٥ مقارنة بعدم تخصيص أي مبلغ في عام ٢٠٠٤). وتقل قيمة الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٥ في الوقت الحالي عن الأنصبة المقررة في نهاية عام ٢٠٠٤، بيد أنه يتوقع سداد مزيد من الأنصبة قبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ويعتمد ذلك على ما ستتخذه الجمعية العامة ومجلس الأمن من إجراءات. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الأنصبة المقرر غير المسددة للميزانية العادية والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية) أعلى أيضا مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤. وكانت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة لعملية حفظ السلام أقل، وإن كانت لا تزال تتجاوز ٢,١ بليون دولار.

٥ - ويود الأمين العام أن يوجه تحية خاصة إلى ١٤ دولة عضوا سددت بشكل كامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر (الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية)، وهذه الدول هي: أذربيجان، واستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وتايلند، والدانمرك، وسنغافورة، والسويد، وسيراليون، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وليختنشتاين، ونيوزيلندا. وبالإضافة إلى هذه الدول، قامت جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتسديد أنصبتهما المقررة المستحقة والواجبة السداد، كاملة، منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويهاب ببقية الدول الأعضاء أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف - الميزانية العادية

٦ - في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كان إجمالي مبلغ الأنصبة المقررة التي لا تزال مستحقة للميزانية العادية يزيد على ٧٣٩ مليون دولار. ويتجاوز هذا المبلغ القيمة التي كانت مستحقة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما يزيد على ١٤ مليون دولار. واستنادا إلى النمط السابق للسداد، يتوقع استلام ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥. وسيخفض ذلك من المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠٠٥، مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٤.

٧ - ومن إجمالي المبلغ المستحق، وقيمته ٧٣٩ مليون دولار، تبلغ الحصة المستحقة على الولايات المتحدة ٦٠٦ ملايين دولار، وعلى البرازيل ٦٤ مليون دولار، وعلى الأرجنتين ٢٢ مليون دولار. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بلغ عدد الدول التي دفعت أنصبتها المقررة كاملة للميزانية العادية ١٢٦ دولة عضوا، ويشكل ذلك زيادة ملحوظة عن عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها كاملة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والبالغ ١٠٩ دول، ويزيد عن عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة كاملة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والبالغ ١٢٤ دولة. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها للميزانية العادية، كاملة، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وعددها ١٢٦ دولة، ويحث بقية الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

٨ - وفي نهاية عام ٢٠٠٤، كانت قيمة النقدية المتوفرة للميزانية العادية وحسابات الاحتياطي ذات الصلة ١٩٢ مليون دولار. وحتى الآن، لم يكن ضروريا في عام ٢٠٠٥ اللجوء إلى الاقتراض الداخلي فيما بين الحسابات، للميزانية العادية، وإذا ما استمرت أنماط السداد السابقة، لن يكون ذلك ضروريا لرصيد السنة. ويتوقع بالفعل لمجموع قيمة النقدية

المتاحة للصندوق العام وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص أن تزيد بمقدار ١٠٠ مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤.غير أنه ينبغي التشديد على أن هذه الصورة الإيجابية تعتمد بشكل حاسم على أن يسير سداد المبالغ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ على منوال السنوات السابقة.

باء – عمليات حفظ السلام

٩ – تجاوز حجم الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤ مبلغ ٥ بلايين دولار. وكان المبلغ المناظر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ما مقداره ٣,٣ بليون دولار، غير أنه يتوقع الإذن بمزيد من الأنصبة المقررة وإصدارها بحلول سنة ٢٠٠٥، ويعتمد على ما تتخذه الجمعية العامة ومجلس الأمن من إجراءات.

١٠ – ويتم إصدار الأنصبة المقررة لحفظ السلام على مدار السنة، إذ أن ميزانياتها توافق عليها الجمعية العامة، ويقوم مجلس الأمن بتمديد الولاية المنوطة بكل عملية. وعلى الرغم من أن إجمالي المبلغ المستحق هو أقل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، فهو لا يزال يفوق ٢,١ بليون دولار؛ وكما أشير أعلاه، يتوقع صدور مزيد من الأنصبة المقررة خلال عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، تجدر الملاحظة أن الإجمالي الحالي يشمل أنصبة مقررة تبلغ قيمتها حوالي ٤٨٨ مليون دولار، صدرت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبذلك تظل داخل نطاق فترة الثلاثين يوما للاستحقاق.

١١ – ومن إجمالي مبلغ يتجاوز ٢,١ بليون دولار، كان مستحقا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تبلغ القيمة المستحقة من الولايات المتحدة الأمريكية ٦٠٧ ملايين دولار، ومن اليابان ٥٧٦ مليون دولار، ومن أوكرانيا ١٤٧ مليون دولار، ومن فرنسا ١٠٩ ملايين دولار، ومن جمهورية كوريا ٨٩ مليون دولار، ومن الصين ٦٩ مليون دولار، ومن إسبانيا ٥٦ مليون دولار. ويبلغ الرصيد المستحق من الدول الأعضاء الأخرى، وعددها ١٦٧ دولة، ٥١١ مليون دولار.

١٢ – وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد، كاملة، لحفظ السلام هي (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وتايلند والدانمرك وسنغافورة والسودان والسويد وسيراليون وفنلندا وكرواتيا وكندا وليختنشتاين ومصر وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) ونيوزيلندا. وفي وقت لاحق سددت جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة المبالغ المستحقة عليهما كاملة. ويهاب بجميع الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذو هذه البلدان.

١٣ - ويتوقع أن يكون حجم النقدية المتاح في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٥ ما مجموعه حوالي ١,٥ بليون دولار. ومن هذا المبلغ، يتوقع أن يكون مبلغ قيمته ١ ٠٣٥ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، و ٣٤٥ مليون دولار في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت.

١٤ - ومن إجمالي المبلغ الموجود في حسابات العمليات المغلقة، وقيمته ٣٤٥ مليون دولار، هناك مبلغ ٢٦٢ مليون دولار واجب السداد للدول الأعضاء ولجهات أخرى، أو يحتفظ به في حسابات ذات أرصدة نقدية صافية سالبة. وحيث أن الجمعية العامة قد حظرت الاقتراض الداخلي من عمليات حفظ السلام العاملة، فإن ذلك يعني أن مبلغا قيمته ٨٣ مليون دولار لا غير يمكن أن يُتاح لأغراض الاقتراض الداخلي للحسابات الأخرى، بما في ذلك للميزانية العادية والمحكمتين وعمليات حفظ السلام الأخرى. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاقتراض الداخلي، خلال عام ٢٠٠٥، للمحكمتين وعمليات حفظ السلام الأخرى ارتفع إلى ٧٩ مليون دولار.

١٥ - وفي ضوء ما يواجه الحسابات الأخرى من حالات عدم اليقين، يقترح الأمين العام أن يحتفظ في الوقت الحاضر بالأرصدة المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٦ - اضطر الأمين العام في تقارير سابقة إلى أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى الوضع المالي المضطرب للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت الذي توجد فيه بعض علامات تدل على التحسن، يظل الوضع بالغ الهشاشة.

١٧ - وتضاعفت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣، إذ بلغت حوالي ٨٨ مليون دولار. وبنهاية عام ٢٠٠٤، انخفض هذا المبلغ إلى ٣٠ مليون دولار. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تم تسلم مبلغ قدره ٢٥٣ مليون دولار - وهذا المبلغ هو أعلى قليلا مما كان عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة مبلغا مجموعه ٧٣ مليون دولار في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مقابل ١١١ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومع ما تمثله هذه الزيادة من تحسن، فإن هذا المبلغ لا يزال يفوق كثيرا مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار الذي كان مستحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتعتمد استمرارية القدرة المالية للمحكمتين على تسلم مبالغ كبيرة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.

١٨ - ومن إجمالي المبلغ المستحق وقيمته ٧٣ مليون دولار في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان مجموع المبلغ المطلوب سداده من الولايات المتحدة واليابان حوالي ٢٨ مليون دولار، وكان المبلغ المستحق على الأرجنتين ٣ مليون دولار، وعلى البرازيل ما يزيد على ٢,٦ مليون دولار. ويبلغ مجموع الديون المستحق سدادها من ١٠٨ دول أعضاء أخرى ١١ مليون دولار.

١٩ - وإن وجود عدد لا يقل عن ١١٢ دولة عضوا لا تزال في ذمتها أنصبة مقررة مستحقة لإحدى المحكمتين أو كلتيهما، ووجود ١٠ دول أعضاء لم تسدد أية اشتراكات للمحكمتين منذ إنشائهما، يعكس تقاعس الدول الأعضاء بشكل يبعث على القلق عن الوفاء بالتزاماتها نحو المحكمتين. وبالمقارنة، فإن عدد الدول الأعضاء التي كانت لا تزال في ذمتها أنصبة مقررة غير مدفوعة للميزانية العادية، في نفس التاريخ، هو ٦٥ دولة عضوا.

٢٠ - وحتى في حالة ما إذا تم فعلا تسليم الاشتراكات المرجوة، يتوقع أن يكون الاقتراض الداخلي ضروريا لمحكمة رواندا، وإذا ما كان هناك نقص، ستكون الحاجة إلى الاقتراض أعلى بشكل ملحوظ. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة كاملة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والبالغ عددها ٧٩ دولة. ونظرا لاستمرارية هشاشة الأوضاع المالية للمحكمتين، يحث الأمين العام الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذو الدول التي سددت التزاماتها.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢١ - وفقا للتوقعات في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، قدرت قيمة الديون المستحق سدادها من المنظمة للدول الأعضاء ما مجموعه ٦٢٨ مليون دولار لتغطية تكاليف القوات والمعدات، في نهاية السنة، إزاء مبلغ مجموعه ٥٤٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤. ووفقا للتوقعات المنقحة في الوقت الحالي، سيصل هذا المبلغ إلى ٧٧٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتُعزى الزيادة في مجموع الدين إلى طائفة من العوامل، بما في ذلك النشر التدريجي لقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وما طرأ من تأخير في توقيع مذكرات التفاهم مع المساهمين بقوات، ونشر قوات إضافية ووحدات شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونقص النقدية في بعض البعثات. ولا يُرجح في ضوء الوضع النقدي الحالي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - ويعرب الأمين العام عن التزامه الكامل بتخفيض حجم هذا الدين المستحق للدول الأعضاء، إلى الحد الأقصى الممكن، في ضوء الاحتياجات التشغيلية لكل بعثة، وكما هو عليه الوضع عادة، يتوقف الحد الذي يستطيع به الأمين العام القيام بذلك على الدرجة التي تفي بها جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

رابعا - استنتاجات

٢٣ - على الرغم من أنه يتوقع أن يشهد الوضع المالي تحسنا أكبر في نهاية عام ٢٠٠٥، فإن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على تسلم دفعات كبيرة بحلول نهاية السنة. ولا تزال هناك مشاكل عويصة، كما أن قدرة المنظمة على مجابهة حدوث أوجه عجز كبيرة محدودة، إذ أن الموارد المتاحة للاقتراض الداخلي ليست وفيرة. وفي هذا الصدد، تكتسي مسألة سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بشكل كامل وفي الوقت المناسب أهمية قصوى.